(٢) أوراق قضائية

- تقرير الاتهام فى قضية الشيوعية سبتمبر ١٩٢٥
- مرسوم ملكى بإسقاط الجنسية المصرية عن ثمانية من المصريين. (١٩٣١/٨/٢٣)
- حيثيات الحكم ببراءة عصام الدين ناصف فى القضية ٣٤٤ كلى الإسكندرية لسنة ١٩٣١
- محضر تحقيق النيابة العسكرية مع أنور كامل
- مذكرة من حكمدارية بوليس مصر عن هنرى كورييل (مذكرتان)
- مذكرة حكمدارية بوليس عن «الجبهة الاشتراكية»

قضية الشيوعية
تقرير النيابة العمومية لقاضى الإحالة

مقدم من النيابة العمومية لحضرة قاضى الإحالة بمحكمة مصر الأهلية فى قضية الجناية رقم ٨٢٧ شبرا لسنة ١٩٢٥.

تتهم النيابة العمومية:

١- كونستنتين فايس -سن ٣٦ سنة - محرر جرائد وقومسيونجى مولود فى النسما ساكن بشبرا نمرة ٨ شارع فؤاد ومسجون الآن.

٢- شالوم بولوك - سن ٢٥ سنة كاتب مولود بموسكو مقيم بشبرا شارع فؤاد نمرة ٨ شارع محمد على ومسجون الآن.

٣- ليون ألكونين - سن ٣٩ سنة كاتب مولود بالروسيا ساكن بشارع المناصرة نمرة ٨ بشارع محمد على ومسجون الان.

٤- ريدل هوشليك - سن ٣٢ سنة - كهربائى مولود ببولونيا ساكن بالمناصرة نمرة ٨ شارع محمد على ومسجون الان.

٥- محمد عبدالسميع الغنيمى - سن ٣٠ سنة كاتب بوزارة المعارف مولود بشبرا النخلة مركز بلبيس وساكن فى شارع أم الغلام بدرب الحمام نمرة ٣ بالجمالية ومسجون الآن.

– رفيق جبور – سن ٤٣ سنة مولود بجبل لبنان مقيم بشبرا بشارع البعثة حارة محمد خليل نمرة ٣ محرر بجريدة النظام والحساب مسجون الآن.

٧– شاكر عبدالحليم – سن ٢٦ سنة طالب بالازهر مولود بالمتانية مركز العياط مقيم بالمنشية بدرب الحصر حارة رشوان بك نمرة ١٨ ومسجون الآن.

٨– شعبان حافظ – سن ٢١ سنة مساعد أجزجى مولود بالإسكندرية مقيم بشارع الكرداسى قسم عابدين نمرة ٢٦ مسجون الآن.

٩– شارلوت روزنتال سن ٢٦ خالية الصناعة ومولودة بالإسكندرية مقيمة بكوم الناضورة ومسجونة الآن.

١٠– إلهامى أمين – سن ٢٢ سنة مخزنجى بالسكة الحديد مولود بمصر مقيم بالعطارين بباب سدرة شارع المرغينى ومسجون الآن.

١١– بيومى مرسى الباسوسى سن ٢٩ سنة خراط معادن مولود بالعطف ومقيم بالإسكندرية بغيط العنب ملك محمد عطية شرف ومسجون الآن.

١٢– سيكلاريدس يناكاكيس – سن ٣١ سنة بياع إسفنج مولود بكمنوس مقيم بالإسكندرية بشارع عبدالمنعم نمرة ١٨ ومسجون الان.

١٣– أرون واينبرج – سن ٣٣ سنة بياع فرش مولود بالروسيا مقيم بالإسكندرية بشارع ابوالدرداء نمرة ٤ مسجون الآن.

بأنهم فى المدة بين ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الموافق ٧ ربيع أول سنة ١٣٤٣ و٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ الموافق ٧ ذو القعدة سنة ١٣٤٣.

أولا: اتفقوا اتفاقا جنائيا بأن اتحدوا مع غيرهم على ارتكاب الجنايات والجنح الآتية وهى جنايات القتل العمد ونشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور المصرى الأساسية وتحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب وبوسائل أخرى غير مشروعة المنطبقة على المادة ١٩٤ و١٥١ فقرتى ٢ و٣ إلى ٣٢٧ من قانون العقوبات وقد حرضوا جميعهم على الاتفاق الجنائى المذكور وأداروا جميعا حركته.

ثانيا: اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جريمة تأليف عصابة من العمال وصغار الفلاحين لإرهاب طائفة من السكان وهى طبقة أصحاب الأعمال والملاك وهذه هى الجناية المنطبقة على المادة ٨٠ من

قانون العقوبات وقد حرضوا جميعهم على الاتفاق المذكور وتداخلوا جميعا فى إدارة حركته.

ثالثا: نشروا وهم متفقون جميعا على ذلك أفكارا ثورية مغايرة للمبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية وحبذوا تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية فى البلاد المصرية بالقوة والإرهاب وبوسائل أخرى غير مشروعة وذلك علنا بطريق بيع وتوزيع كتب وجرائد ونشرات مطبوعة وغير مطبوعة وإلقاء مقالات فى المحال والمحافل العمومية وبواسطة إشهار رسوم وتصاوير وهذه الكتب والجرائد والنشرات والمقالات والرسائل الأخرى تحوى امورا وأفكارا تخالف مبادئ الدستور المصرى الأساسية ومن شأنها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية مثل إلغاء نظام الملكية الفردية المقرر فى دستور الدولة واستبداله بنظام شيوعى بطريق الثورة والقوة والتهديد. وذكر فيها أن النظم التى يسعون إليها أفضل من النظم الحالية وأنها حرية بأن تحقق وأنه يجب العمل والسعى لتحقيقها وقد ألفوا حزبا لهذا الغرض سموه بالحزب الشيوعى المصرى التابع للدولية الشيوعية الثالثة وقد عمل ذلك الحزب على مقتضى شروط تلك الدولية وبناء على تعاليمها التى ترمى إلى إلغاء الملكية الفردية ومصادرة الأملاك من أصحابها وحجزها عنهم وغير ذلك بطريق القوة والتهديد والطرق الأخرى غير المشروعة وأخذ الحزب المذكور بنشر دعوته الضارة المذكورة بطرق العلنية المختلفة المبينة آنفا بين العمال وصغار الفلاحين وغيرهم.

بناء عليه:

يكونون قد ارتكبوا الجرائم المنصوص عنها فى المادة ٤٧ مكرر وفى المواد ٨٠ و٨٢ و٨٣ وفى المواد ١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ و١٥١ فقرتى ٢و٣ من قانون العقوبات.

من أجل ذلك

تطلب النيابة العمومية من حضرة قاضى الإحالة أن يحيل هذه القضية على محكمة الجنايات للحكم فيها طبقا للمواد سالفة الذكر وقد تحررت قائمة بشهود الإثبات وهى مرفقة بهذا.

نحن النائب العمومى بالمحاكم الأهلية

نكلف أحد المحضرين بأن يعلن هذا التقرير والقائمة طيه للمتهمين الذين هم فى السجن.

(١٩٢٥/٩/١٠)

النائب العمومى

إمضاء

ملحوظة: نشرت جريدة «الأخبار» نصا موجزا لهذا القرار بتاريخ ١٩٢٥/٩/٩ أى قبل توقيعه من النائب العمومى بيوم واحد.

مرسوم ملكى
بإسقاط الجنسية المصرية عن ثمانية من المصريين

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٣ من قانون الجنسية المصرية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩.

وعلى المذكرة المرفوعة من وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٣١.

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت.

المادة الأولى

تسقط الجنسية المصرية عن الأشخاص الآتية أسماؤهم:

١- محمد أحمد سلام المشهور حمدى سلام.

٢- عبدالرحمن فضل.

٣- حسن حسن الجزيرى.

٤- محمود مصطفى دويدار.

٥- عبدالعزيز محمد مرعى.

٦- على حسين حسنين.

٧- شارلوت روزنتال.

٨- شعبان حافظ.

المادة الثانية

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم.

صدر بسراى المنتزة فى ٦ ربيع الثانى ١٣٥٠هـ

٢٠ أغسطس ١٩٣١م

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدقى

وزير الداخلية

إسماعيل صدقى

١٩٣١/٨/٢٣

مرسل إلى وزارة الداخلية لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدقى

حيثيات الحكم ببراءة عصام عصام الدين ناصف(*)
نص أسباب الحكم فى قضية الأستاذ عصام الدين ناصف

أصدرت محكمة جنايات الإسكندرية المشكلة علنا تحت رياسة حضرة صاحب العزة محمد أنور بك وحضور حضرات صاحبى العزة محمد راغب بك وخليل غزالات بك مستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية وفهيم إبراهيم عوض أفندى وكيل النيابة وحامد حسين عباس أفندى كاتب المحكمة، حكمها بالبراءة فى قضية النيابة العمومية نمرة ٥٧٣ المنشية سنة ١٩٣١ المقيدة بالجدول الكلى نمرة ٣٤٤ سنة ١٩٣١.

ضد

عصام الدين حفنى ناصف أفندى عمره ٣٢ سنة وصناعته مدرس وسكنه شارع الأمير فاروق رقم ٤٨.

وحضر للدفاع عنه حضرة صاحب السعادة محمد على باشا وحضرة إبراهيم الهلباوى بك وحضرة مصطفى مرعى أفندى المحامون.

وقد وضعت المحكمة أسباب الحكم كما يلى:

بعد سماع أمر الإحالة وطلبات النيابة العمومية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا.

حيث إن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه فى السنين ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١ بالقاهرة والإسكندرية وبلاد أخرى بالدولة المصرية نشر أفكارا ثورية مغايرة للمبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية وحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية فى البلاد المصرية بوسائل غير مشروعة وذلك علنا بطريق بيع وتوزيع كتب مطبوعة تحوى أمورا وأفكارا تخالف مبادئ الدستور الأساسية ومن شأنها أن تؤدى إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية مثل إلغاء نظام الملكية الفردية المقرر فى دستور الدولة ونزع ملكية الغير بغير الطرق القانونية المشروعة واستبداله بنظام آخر وذلك بطريق الثورة والقوة وأن النظم التى يسعى لتحقيقها أفضل من النظم الحالية وأنها حرية بأن تتحقق ويجب العمل والسعى لتحقيقها والكتب التى وزعت وبيعت هى «كتاب التجديد الاجتماعى» وكتاب «الاشتراكية الحديثة» وغيرها وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٤٨، ١٥٠، ١٥١ فقرة أولى وثانية من قانون العقوبات.

وحيث أن حضرة قاضى الاحالة قرر فى ١٣ يونيو سنة ١٩٣١ إحالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد المذكورة آنفا.

وحيث إنه بجلسة يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣١ سمعت هذه القضية على الوجه المشروح بمحضر الجلسة وقد تأجل النطق بالحكم بجلسة اليوم.

عن القانون

حيث إن النيابة العمومية تطلب معاقبة المتهم بمقتضى المادة ١٥١ فقرة ثانية وثالثة من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ وقد أثارت النيابة كما أثار الدفاع الكلام على المقصود من هذه المادة لأن كلا من الطرفين يرتكز فى دفاعه فى الدعوى على المعنى الذى يعتقد أن هذه المادة تؤديه، لذلك كان من الواجب البدء بتفهم معنى هذه المادة حتى يتيسر تطبيق الوقائع المنسوبة إلى المتهم عليها.

وحيث إن المادة المذكورة نصها:

يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية وذلك باستعمال إحدى الطرق المبينة فى المادة السابقة:

أولا: التحريض على كراهة نظام الحكومة فى القطر المصرى أو على الازدراء بها.

ثانيا: نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادىء الدستور الأساسية.

ثالثا: تحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة. وحيث إن الجريمة الواردة فى الفقرة الأولى لا شأن لها فى هذه الدعوى فلا ترى المحكمة موجبا لبحثها الآن لأن الجزء المطلوب معاقبة المتهم عليه منها هو ما ورد بعد ذلك فى الفقرتين ثانيا وثالثا.

وحيث إن مدار الخلاف القائم بين الطرفين ينحصر فى الحقيقة فى نقطة واحدة وهى هل الفعل المنصوص عليه فى الفقرة الثانية وهو «نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية» يتضمن فى ذاته «القوة والإرهاب» أو الوسائل غير المشروعة ولو لم ينص عليها المشرع فى الفقرة المذكورة كما نص عليها صراحة فى الفقرة الثالثة أولا.

وحيث أن النيابة العمومية ذهبت فى تفسيرها لهذه الفقرة إلى أنها لا تتطلب ما تطلبته الفقرة الثالثة من تلك المادة من استعمال القوة أو الإرهاب أو وسائل أخرى غير مشروعة ملاحظة أن كلمة ثورية فى النص الفرنسى للمادة معبر عنها بلفظ Subversives لا بلفظ Revolutionairesوالدفاع يخالفها فى ذلك.

وحيث إن المحكمة ترى أن اللفظ الذى استعمله المشرع فى الفقرة الثانية المذكورة سواء فى النص العربى «الأفكار الثورية» أو النص الفرنسى Idees Subverives يتضمن فى ذاته معنى استعمال القوة أو الإرهاب أو الطرق غير المشروعة ولذلك لم ير المشرع ضرورة للنص عليها فى هذه الفقرة الثالثة والذى يدل على أن هذه هى نية المشرع هو ما جاء فى المذكرة الإيضاحية الخاصة بتعديل هذه المادة (قانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣) حيث جاء فيها بالنص:

«أما الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٥١ فالغرض منهما قمع الدعوى المضرة التى تقوم بها الهيئات الفوضوية أو الشيوعية» وبما أن واضع القانون هو أقدر الناس على بيان غرضه من وضعه فلا يكون هناك ادنى شك فى أن هذه هى نيته لأن الهيئات الفوضوية أو الشيوعية من وسائلها كما هو معروف القوة المسلحة والمشرع قال صراحة إنه يقصد بقانونه قمع دعوة هذه الهيئات الخطرة على أن الذى يؤكد نية المشروع هذه هو التعديل الذى أصدره للمادة المذكورة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ حيث أدمج الفقرتين الثانية والثالثة فى فقرة واحدة وهى الفقرة الثانية من المادة ١٥١ المعدلة بالقانون المذكور ونصها:

«تحبيذ ونشر المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة». ويلاحظ أن المشرع بهذا النص قد أوضح بصراحة ما يمكن أن يكون محل اتهام فى النص القديم وأنه وإن كان شدد نوعا فى العقوبة فأضاف إلى السجن الغرامة من خمسين جنيها إلى خمسمائة جنيه إلا أنه لم يأت بشىء جديد بالنسبة للافعال المعاقب عليها وإنما بينها تبيينا بدليل ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ما يأتى تعليقا على المادة ١٥١ «المادة ١٥١: تقابل المادة ١٥١ من القانون الحالى والتعديلات التى أدخلت عليها هى:

أ- ادمجت فى فقرة واحدة هى الفقرة الثانية الجديدة الأفعال التى كانت مذكورة فى الفقرتين «ثانيا وثالثا» من المادة القديمة فوصف الجريمة بحسب صيغة المادة الجديدة لايقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل يتناول كذلك من ينشر أو يحبذ المذاهب التى ترمى إلى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولم لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها، فمن يحبذ مثلا نظريات شيوعية كما تطبق فى روسيا، ومعنى هذه البلشفية أو يقرظ مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشير باستعمال القوة - وذلك لأن هذه المذاهب تنطوى على أن يستولى العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الأحكام فى الدولة إذ كانت تعتبر كل وسيلة أخرى لبسط النظام الشيوعى غير فعالة.

ب- شددت العقوبات بأن أضيفت إلى السجن الغرامة من خمسين جنيها إلى خمسمائة جنيه وظاهر بوضوح فى نص هذه المذكرة من أن المشرع أدمج فى فقرة واحدة الأفعال التى كانت مذكورة فى الفقرتين ثانيا وثالثا من المادة القديمة أنه لم يأت فيها بجديد من حيث الأركان المكونة للجريمة وإنما أبان غرضه من المقصود باستعمال القوة والإرهاب فقال إن هذا الركن لا يقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير النظم. بل يتناول أيضا من ينشر أو يحبذ المذاهب التى ترمى بطبيعة مبادئها إلى أن يكون التغيير بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها وهذا المعنى هو نفسه ما كان مفهوما من قبل من نص الفقرة ثانيا من المادة ١٥١ المعدلة بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣.

عن الوقائع

حيث إنه لا جدال فى أن المتهم نشر كتاب التجديد الاجتماعى الذى طبعه ووزعه سنة ١٩٣١ وهو معترف بهذا وقال إن هذا الكتاب هو عبارة عن مقالات سبق نشرها فى

الجرائد وإنه أراد بطبعها فى كتاب تسجيلها باعتبارها عملا قيما كما أنه اعترف بنشر بعض مقالات عن الاشتراكية فى مجلة روح العصر كما أنه معترف بترجمة وطبع ونشر كتاب الاشتراكية الحديثة سنة ١٩٢٨ فركن العلنية لا نزاع فيه.

عن كتاب التجديد الاجتماعى

مقالة الفلاح المصرى

وحيث إن النيابة العمومية شرحت الدعوى أمام المحكمة وأشارت فى مرافعتها إلى المواضع التى تقول إنها تدل على وجود الأفكار الثورية المغايرة للمبادئ الأساسية للدستور المصرى وتحبيذ تغيير نظم الهيئة الاجتماعية فى البلاد المصرية بوسائل غير مشروعة وقد ظهر من مرافعتها أن كل ما تنسبه إلى المتهم من الدعوة إلى تغيير مبادئ الدستور وتغيير نظم الهيئة الاجتماعية ينحصر فى دعوته إلى إلغاء الملكية الفردية والاستعاضة عنها بنظام الملكية المشتركة وأن تنزع هذه الطرق بغير الطرق القانونية المشروعة وقد دللت على غرض المتهم ببعض فقرات أشارت إليها فى كتاباته تستنتج منها دعوة المتهم إلى هذا التغيير بطريق القوة فذكرت:

١- ما جاء بالصحيفة نمر ٩ من كتاب التجديد الاجتماعى ضمن مقالة الفلاح المصرى حيث اوضح المتهم الفارق بين الفلاح الأوروبى والفلاح المصرى بتمثيل الفلاح الأوروبى واقفا على أحد قدميه وهو يجيب المالك عن سبب وقوفه كذلك بأنه ليس فى قطعة الأرض الخاصة به مكان لقدمه الأخرى لأن باقى الأرض كلها ملك له ووصف حالة الفلاح المصرى بأنها مظلمة قاتمة ونفوس الذين ينظرون إليه باعتباره ثورا يضعون فى عنقه نيرهم إلى أن قال: إن الفلاح إنسان يجب أن يتمتع بحقوق الإنسان.

٢- ثم ذكرت النيابة ما جاء بالصحيفتين ١٠، ١١ من الكتاب المذكور «أن المتهم قال إن القوانين التى سنت لمناهضة انتشار المواد المخدرة لا يمكن أن يكون لها أثر فعال لأن العلة الأساسية باقية وهى البؤس والتعاسة والشعور بالظلم وأن الفلاح لا يطيق هذا الظلم فيركن إلى الفرار منه باستعمال هذه المغيبات ثم إن الكاتب عاب على من لا يهتمون بإسعاد الفلاح قولهم إنه قانع بعيشه ولا يشعر أن له حقوقا مهضومة وهو منطق عجيب لا يحل المسألة» ثم قال «لا بأس فلننتظر فستحلها الأيام» إلى أن قال الكاتب «أما نحن فلا نرتضى إلا أن تشعر الهيئة الاجتماعية بقسوتها وفظاعتها وإلا أن نهيئ السبيل لتحسين

نظمها وقواعدها ونحن إذا اقتنعنا فلن نحجم عن المضى فى مهاجمة جميع الأخطاء الحالية - الفلاح هو خير أبناء مصر فيجب أن تنظم خير ما فيها لمصلحة الفلاح».

٣- ثم أشارت النيابة إلى ما ذكره المتهم فى الصحف ١١، ١٢، ١٣ من الكتاب المذكور عن حالة الفلاح فى مسكنه وتعرضه للأمراض الخطرة كالبلهارسيا والانكلستوما والروماتيزم والبلاجرا والرمد الصديدى وأنه قد يكون مستأجرا صغيرا ولكنه مع ذلك لا يحصل من الأرض على ما يحفظ كيانه العادى فهو فى الواقع عبد رق ينادى صاحب الأرض بلفظ السيادة ويقول له الأرض أرضك والزرع زرعك والعبد وما ملكت يداه - وإن الكثيرين من الملاك قد سلبوا الفلاح كل شىء ولم يتركوا له إلا أشياء تافهة - وإن فى الفلاح المصرى جميع الصفات الخاصة بأبناء الشعوب المستعبدة.

٤- ثم أشارت النيابة إلى ما ذكره الكاتب يندد به على أصحاب الأباعد الذين يبعثرون الآلاف فيما لا نفع منه وفى الفخفخة القذرة ولا يسمحون للفلاحين بالمعيشة إلى جانبهم وهم يكونون ٧٠ فى المئة من سكان القطر وتقع عليهم اعباء الخدمة العسكرية فى الحرب وفى السلم ويأبون عليهم أن ينالوا قسطهم من القوت وأن يتمتعوا بنصيبهم من الحضارة والمدنية - إلى أن قال المتهم فكان آباؤنا وأجدادنا ومئات الأجيال الماضية قد ظلوا يعملون فى بناء المدنية آلاف السنين ليتمتع بها بضع مئات من الأغنياء والوارثين - لئن كان كذلك فسحقا لها وتعسا - أننا نريد حضارة تضىء بنورها للشعب كله، نريد أن يتمتع بها كل من يعمل على قدر ما يعمل إلى أن يقول الكاتب متحدثا عن فلاح مصر إنه يقدم لها طعامها فلا تقدم له إلا الذل والهوان - وإنه ادرك أن تجارة الرقيق لم تمح وأننا لا نعيش فى القرن العشرين.

٥- ثم قالت النيابة إن المتهم بعد أن أشار إلى بعض طرق التحسين ذرا للرماد فى العيون وإخفاء لحقيقة نواياه يقول فى الصفحة ٢٣: وأساس الإصلاح عندى أن يشعر الفلاح أن حقوقه مهضومة وأنه مظلوم بائس مهان وأنه ينقصه الكثير ليكون إنسانا كما يجب أن يكون إنسانا. أهدوه إلى بداية الطريق الأصح فلا يلبث أن ينطلق فيه إلى آخره - ساعدوه على فهم حقيقة مركزه وأنتم ترون منه العجب العجاب - الفلاح يزرع فيجب أن يحصد والفلاح هو المنتج فيجب أن يكون هو المستمتع.

مقالة نزعة التجديد الحالية فى مصر

ثم قالت النيابة إن المتهم كتب فى مقالة أخرى تحت عنوان «نزعة التجديد الحالية فى مصر» يقول:

١- العالم لم يزل يتطور ويترقى ويتقدم إلى الأمام فى خطوات سراع فمن لازموه فى تقدمه فازوا فى معترك الكفاح لاجل الحياة ومن أبوا إلا أن يحتفظوا فى رؤوسهم بعقلية القرون الخالية وأفكار أهلها ونظراتهم إلى الحياة فهؤلاء هم الذين يتجاهل الجيل الحاضر وجودهم ويطؤهم بقدميه، ولقد يتم تطور الشعور - كما يرى هيجل - بتأثير الأفكار العظيمة التى يبشر بها دعاة المذاهب الفكرية المختلفة ومن ذا الذى ينكر التمهيد المنظم الذى مهدت به كتابات جان جاك روسو وزملائه عقول الفرنسيين للقيام بثورتهم الكبرى، ومن ذا الذى ينكر ما أحدثته كتابات تولستوى وأضرابه من كبار كتاب الروس فى إعداد شعب غير مثقف كالشعب الروسى للقيام بتلك الثورة التى لفحت بلهيبها دول العامل أجمع. لقد أصبح من المسلم به أن الظلم لا يحدث الثورات ولكن يحدثها الشعور به وإذن فالذى يدأب على لفت نظر أمة من الأمم أو طبقة من الطبقات إلى ما يصيبها من ظلم كانت غافلة عنه لا يقل اشتراكا فى إحداث ثورتها عمن يتولى قيادة حركاتها المسلحة - ص٤٣ من الكتاب.

٢- وقالت النيابة إن المتهم بعد أن يشرح نظرية كارل ماركس الاشتراكية وتأثيرها فى ألمانيا وما قام به العمال هناك وكذلك فى إنجلترا، يقول فى صفحة ٤٨: ومتى كان من المسلم به أن الظروف الاقتصادية لا بد فاعلة أثرها أيتضح لنا أن من الحمق محاولة المقاومة غير المجدية بل إن الواجب علينا أن نمهد الطريق أمام النظم الجديدة كى نوفر على أنفسنا تكاليف معركة نحن موقنون فيها بغلبة الجديد على القديم وببقاء الأصلح الملائم لروح العصر على الهرم الذى فات أوانه وأصبح من البله أن نتطلب عودة الشباب إليه.

٣- وبعد أن ذكر لمحة تاريخية عن الثورة المصرية الحديثة والتطور الحديث تطبيقا لنظريته قال فى صفحة ٥٠: وتتجلى الروح الجديدة فى مختلف مرافق الحياة الحيوية فقد بتنا نسمع الآن الاقتراحات بتحديد الملكية الزراعية وإلغاء الرتب والنياشين وإنشاء حزب للفلاحين أو العمال أو حزب اشتراكى أو غير ذلك، وكل هذا سهل ومفهوم إذا رجعنا فى

تفهمه إلى نظرية التفسير المادى للتاريخ - على أن ماركس لم يقصد بهذه النظرية أن يطبقها على الماضى فحسب بل انه يريد بها المستقبل قبل كل شىء وإذن فلنترك الخيالات والأوهام ولنبتعد عن مقاومة التجديد الذى لا بد أن يطرأ على جميع مرافقنا ما دامت ظروفنا الاقتصادية تتغير يوما بعد يوم.

وقالت النيابة بشأن ما نشره المتهم فى الكتاب المذكور تحت عنوان مقالة الاشتراكية من الوجهة العلمية إنه جاء فى المقالة صفحة ٥١ قوله: وألفت النظر من الآن إلى أن الغرض من الاشتراكية ليس رفع أجور العمال وتحسين أحوالهم تحسينا محدودا وإنما أن تحل الدولة محل طبقة مالكى الأراضى والمصانع وأن تمنع أصحاب رؤوس الأموال من التحكم فى الفقراء واستعمالهم عمالا أجيرين لا يتمتعون بكل ما ينتجه كدهم من الثمار. وأورد نقد ماركس للكونت لإسال الذى كان يريد تحقيق مبادئه عن طريق مطالبة الحكومة بإصلاح حال العمال - ثم أخذ يعرف ماهية الاشتراكية فقال فى صفحة ٥٢: الاشتراكية تلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كالأرض وأبنية المصانع وآلاتها والمواد الخام وهذا من الوجهة السلبية أما من الوجهة الإيجابية فهى لا تصرح بالدخل الشخصى الذى يجىء من غير طريق العمل ثم إنه فى صفحة ٥٣ يعرف الشيوعية فيقول: إنها لا تقتصر كالاشتراكية على حرمان الأفراد من التصرف فى وسائل الإنتاج بل هى تحرمهم أيضا من التصرف فى وسائل الاستهلاك أى المحصول الزراعى أو المنتجات الصناعية فلا يستطيع المنتج أن يبيعها لمن يشاء وبالثمن الذى يشاء ولا أن يستعمل منها المقدار الذى يشاء، فالجماعة الشيوعية تحدد المقدار الذى يلزم كل فرد من المأكل والملبس. ثم يتطرق إلى وصف الفوضوية فقال: إنها ترغب فى تقوية حرية الفرد إلى أقصى حد وتطلب إلغاء جميع القوانين فيكون كل امرئ سيد نفسه. وبعد أن يبسط المتهم نظريات عدة للاشتراكية.. تراه يختم المقالة بقوله فى صفحة ٥٦: «ولا معنى للاعتراض بأن هذا النظام غير طبيعى فقد عاش هذا النظام مئات السنين فى الماضى ولا يزال سائدا فى روسيا وفى الجهات التى تعمرها الزمر الدينية فى أمريكا الشمالية فهو إذن لا يتنافر مع الطبيعة الإنسانية على أن المهم هو معرفة أوفق النظم لمصلحة الإنسان وأقربها إلى طبيعته».

عن كتاب الاشتراكية الحديثة

تقول النيابة: جاء فى كلمة المعرب وهو المتهم: الاشتراكية هى المحور الذى يدور عليه النزاع بين جميع الأحزاب السياسية فى العالم المتمدين.

وإنى آمل أن أخرج لقراء العربية غيره فى القريب العالج كما آمل بأن يقوم الكثيرون بالكتابة فى هذا الموضوع، ومتى فهم الشعب هذه المبادئ أمكنه أن يعرف مصدر نكبته والسبيل إلى الخلاص منها. ولقد نراه يشرح فى هذا الكتاب النظريات الاشتراكية والشيوعية ونظرية التوارث عند السلافيين ص١١، ١٢ ونظرية ماركس وانجلز ص١٢ وما يليها ويقول فى ص١٣ إن النظام الرأسمالى أنتج حالات اجتماعية مروعة.. فالعامل يتحول إلى صعلوك والفاقة تنمو وتنتشر بأسرع ما ينمو الأهالى والثروة وتلك حال تأباها طبقة البروليتاريا، الآن كما كانت تأباها وتكافح ضدها فى عصور النظم السابقة مكافحة علنية أو خفية - وستنتهى إما بانقلاب النظام الرأسمالى وإما بهلاك الطبقات المتنازعة ولن يكون غرض الطبقات المضطهدة من هذا الكفاح إلا تحويل نظام الإنتاج الرأسمالى إلى نظام اشتراكى وذلك يقضى بتحويل ما يمتلكه الرأسماليون من وسائل الإنتاج إلى ممتلكات عامة وإدارة الإنتاج تقوم على قواعد الاشتراكية أى بواسطة الجماعة ولأجلها: وشرح ماهية النظام الاشتراكى للإنتاج ونظام الإنتاج الاشتراكى فى الوقت الحاضر واشتراكية الدولة بكل أنواعها والمساعى الحاضرة لنشر النظام الاشتراكى. وحدد نظام الإنتاج الاشتراكى - ثم قال فى فصل الشيوعية الزراعية فى روسيا ص٤٢ بأن لينين بجرة من قلمه اعاد مساحة الأطيان التى كانت مملوكة للأمراء والأشراف فى روسيا إلى ملكية القرى والبلديات وأنه محا الملك الخاص.

ثم قالت النيابة إن المتهم نشر فى مجلة روح العصر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٠ مقالة قارن فيها الاشتراكية بالشيوعية والفوضوية والطرق المؤدية لتحقيق أغراض كل منها.

وقد استشهدت النيابة بكتاب للمتهم أسماه متابعة التجديد الاجتماعى لم يكن قد نشر بعد وقالت إنه وإن كان ركن العلنية لم يتحقق بشأنه إلا أنها قالت إنها تسوق منه عبارات للتدليل على روح المتهم ونزعاته. هذا كل ما استندت عليه النيابة فى إثبات التهمة ضد المتهم وقد بينته فى مرافعتها الشفوية وقدمت للمحكمة فى نهاية المرافعة مذكرة كتابية تحصر فيها الأدلة بحسب البيان السابق إيضاحه.

وحيث إن المتهم ينكر التهمة وقد قرر فى التحقيقات أن مقالة الفلاح المصرى ليس فيها دعوة إلى تغيير نظام الملكية وأنه متحمل مسئولية كل ما جاء فيها وأن الإصلاحات التى

طلبها فى المقالة المذكورة لا تمنع من بقاء نظام الملكية وقال إن ما نشره بشأن الاشتراكية مسألة ثقافية يريد بها تنوير الأذهان عن مرامى الاشتراكية وأنه إذا فرض أن نشر مبادئ الاشتراكية يترتب عليه قلب نظام الملكية فإنه مادام هذا يحصل بواسطة الحصول على غالبية برلمانية وبطرق سلمية فليس هناك مانع من نشرها وأن الممنوع هو أن يدعو المرء إلى ذلك بالعنف وقال أن الظروف فى نظره لاسيما الاحتلال الإنجليزى والدين الإسلامى تجعل قيام حركة اشتراكية حقيقية فى مصر من المستحيل وكل ما يريده أن الناس تحس وتعمل جانبا من الإصلاحات للفلاحين وأن الاشتراكية المعتدلة مثل فرض الضرائب على الدخل تتفق مع الدين الإسلامى لقوله تعالى: «وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم» وإنه إن ذكر الشيوعية أو الفوضوية فذلك من باب توضيح معنى الاشتراكية لأن بعض الناس يلتبس عليها معناها.

وحيث إن الدفاع عن المتهم طلب الحكم ببراءته ويرتكز فى ذلك على أن المتهم لم يقل مطلقا فى كتاباته كلمة واحدة يفهم منها أنه يريد إلغاء الملكية الفردية وأنه إذا قال فلا عقاب عليه لأنه لم يقل أن وسيلته الثورة وشرح مبادئ الاشتراكية ووسائلها شرحا وافيا.

وحيث إنه من اطلاع المحكمة على كل ما كتبه المتهم ونشره مما سبق بيانه وبعد سماع مرافعة النيابة والدفاع قد تبين لها أن مقالة الفلاح المصرى ليس فيها أية دعوى إلى إلغاء نظام الملكية الفردية واستبدالها بنظام اشتراكى وكل ما جاء فيها هو وصف حالة الفلاح التى يعتقد المتهم إنها سيئة جدا وبعض إصلاحات طلب إجراءها لمصلحته. صحيح أن المتهم فى وصفه بالغ فى سوء حالة الفلاح مبالغة قد لا تتفق مع الحقيقة إلا أنه على كل حال لم يأت فيها بكلمة تفيد أنه يدعو إلى تغيير نظام الملكية الفردية لا بطريقة سلمية ولا بطريق العنف والإصلاحات التى اقترحها موجهة إلى الحكومة. وعبرة العمل على زيادة ما يخص كل فرد من مساحة الأراضى المزروعة وهى موضوع الاقتراح السادس قد بين المتهم الطريقة العملية للوصول إليها بأن تقوم الحكومة بإصلاح الأراضى البور على نمط واسع ثم تبيعها للفلاحين بثمن يماثل متوسط تكاليفها فهو لم يقترح على الحكومة أن تأخذ من الملاك الحاليين أراضيهم لتوزع على الفلاحين بثمن أو بغير ثمن. وأما الفقرات التى ذكرتها النيابة من مقالة الفلاح المصرى فليس فيها مطلقا إشارة إلى أن غرض المتهم إلغاء نظام الملكية الفردية ولا نزع ملكيتها بطرق غير مشروعة إنما كلها مبالغة فى وصف الفلاح

بطريقة مثيرة للشعور كقوله: «إن حالته مظلمة قاتمة - ينظرون إليه باعتباره ثورا يضعون فى عنقه نيرهم - الفلاح إنسان يجب أن يتمتع بحقوق الإنسان - إنهم يفرون من الظلام إلى المخدرات والمغيبات، لا بأس فلننتظر فستحلها الأيام - أما نحن فلا نرتضى إلا أن تشعر الهيئة الاجتماعية بقسوتها وفظاعتها وإلا أن نهيئ لها السبيل لتحسين نظمها وقواعدها ونحن إذا اقتنعنا فلن نحجم عن المضى فى مهاجمة جميع الاخطاء الحالية - الفلاح خير أبناء مصر فيجب أن ينظم خير ما فينا لمصلحة الفلاح - أن فى الفلاح المصرى جميع الصفات الخابة بأبناء الشعوب المستعبدة فسحقا لها وتعسا - إننا نريد حضارة تضيء بنورها للشعب كله - نريد مدنية يتمتع بها كل من يعمل على قدر ما يعمل.. إلخ». كل هذه الجمل وما شابهها مما ورد فى مرافعة النيابة هى عبارة عن تعبيرات كلامية فيها كثير من المبالغة يقصد بها الكاتب إظهار ما يعتقده وما يتأثر به مما شاهده على الطريقة التى يشعر بها - وأما تفسير النيابة لبعض هذه التعبيرات بأن المتهم يقصد نشر الأفكار الثورية وحث الفلاحين على القيام فى وجه الملاك أو الحكومة ففيه تخريج غير مقبول للألفاظ والتعبيرات عن معانيها وتحميلها غير ما تحتمل من المعانى والمقاصد.

وحيث إنه فيما يختص بما أشارت إليه النيابة مما جاء فى مقاله: نزعة التجديد الحالية فى مصر فإن فهم العبارات التى ساقها على حقيقتها لا يمكن أن يؤدى إلى ما ذهبت إليه النيابة من انه يريد استعمال القوة لأنه إنما يريد أن يبين مقدار ما لكتابة الكتاب من تأثير وأن الذى يوقظ شعور أمة أو طبقة من الطباقت وينبهها إلى ما يصيبها من ظلم كانت غافلة عنه يكون له من الفضل فى وصولها إلى غرضها مثل ما يكون لمن يتولى قيادة حركاتها المسلحة. كل هذا جاء بيانا لقوله قد يتم تطور الشعوب بتأثير الأفكار العظيمة التى يبشر بها دعاة المذاهب الفكرية فالسياق ليس سياق الوصول إلى حق استعمال القوة أو بالثورة المسلحة وإنما سياق حصول التطور بتأثير الكتابة ففكرة الكاتب إذن بعيدة كل البعد عن الدعوة إلى استعمال القوة. أما قول الكاتب «لا يقل اشتراكا فى إحداث ثورتها» فلا مانع من أن تكون ثورتها الفكرية كما يدل على ذلك فى سياق الكلام - فإن الكاتب بدأ مقالته بقوله إن العالم يتطور ويترقى ثم ذكر كيفية حصول التطور فقال قد يتم تطور الشعوب بتأثير الأفكار العظيمة.. إلخ، ثم قال بيانا للطريقة الأخرى إنها تطور الظروف

المادية والاقتصادية وهى نظرية التفسير المادى للتاريخ التى هى موضوع المقالة – فقال: يرى ماركس أن الأفكار المثالية ليست إلا انعكاس الظروف الاقتصادية – وإذن فليست هى الدافع الحقيقى الذى يثير الحركات الاشتراكية وغيرها إنما الدافع هو تغير ظروف الإنتاج– وقد انتهى الكاتب بعد بيان أن الظروف الاقتصادية متى تغيرت تغير تفكير الناس تبعا لذلك وتحتم أيضا تغيير نظمهم وعوائدهم إلى قوله: ومتى كان من المسلم به أن الظروف الاقتصادية لا بد فاعلة اثرها يتضح لنا أنه من الحمق محاولة المقاومة غير المجدية بل إن الواجب علينا أن نمهد الطريق أمام النظم الجديدة كى نوفر على أنفسنا تكاليف معركة نحن موقنون فيها بالغلبة للجديد على القديم.. إلخ – ولا يمكن أن يفهم من هذا تهديدا باستعمال القوة وإنما هو نصح اتقاء للنتائج التى هى حاصلة من تغيير الظروف الاقتصادية بحسب اعتقاد الكاتب فى صحة هذه النظرية – والمقصود بتعبير الكاتب هنا بلفظ معركة وغلبة ليس المعركة الحربية والانتصار فيها وإنما هذه كلها تعبيرات كتابية يعرفها من يفهم اللغة العربية.

وحيث إنه فيما يختص بمقالة الاشتراكية من الوجهة العلمية – وكتاب الاشتراكية الحديثة والمقالة التى نشرها المتهم فى مجلة روح العصر هى كلها متعلقة فى الكلام على الاشتراكية وبعض نظرياتها فإن المتهم يقول فى شأنها إنها دراسة علمية يريد بها توضيح معنى الاشتراكية للناس لأنه يلتبس عليهم معناها وهو لا ينكر أن نشر مبادئ الاشتراكية قد يترتب عليه قلب نظام الملكية الفردية، كما تقضى به مبادئ المذهب إلا أن وسائل هذا المذهب فى تنفيذ برامجه ليست وسائل العنف والقوة، وعمدة هذا المذهب نفسه كارل ماركس يرى أن تطور الظروف الاقتصادية وتغيير ظروف الإنتاج هى التى تؤدى إلى التغيير.

وحيث إنه معروف حقيقة عن علماء هذا المذهب أنه وإن كانت مبادئه ونظرياته غير محدودة، ولا متفق عليها بين كبار أقطابه إلا أنهم بوجه عام لا يقولون باستعمال القوة فى الحصول على تنفيذ مقاصدهم إلا المتطرفين منهم، والمتهم لم يشر فيما كتب أو نقل بطريق الترجمة إلى هذا النوع بل هو يتكلم عن الاشتراكية المعتدلة وهو مع هذا يعتقد أن الاشتراكية لم تجد لها أرضا خصبة فى مصر للأسباب التى ذكرها. وعلى كل حال فإنه مع التسليم بأن مبادئ الاشتراكية على وجه عام من شأنها إلغاء الملكية الفردية فإن القوة

ليست من وسائلها وعلماؤها لم يبينوا الوسائل التى تؤدى إلى إلغاء هذا النظام ويتركون تحقيقه للزمن تدريجيا - وأما كون المتهم لجأ أثناء كلامه عن الاشتراكية إلى الإشارة أحيانا وبطريقة مختصرة إلى الشيوعية أو الفوضوية فلم يكن ذلك بقصد نشر مبادئهما ولا تحبيذهما وإنما بيانا للفرق بينهما وبين الاشتراكية التى يتكلم عنها ورفعا للبس إذ إن كثيرا من الناس يخلط بين الاشتراكية وبين الفوضوية والشيوعية فليس مجرد ذكر شىء طفيف عنهما عرضا ليس فيه إشارة إلى وسائل القوة التى هى أساسها يكون الجريمة التى ارادها القانون، ولان المشرع يعرف هذه الحقائق ذكر سواء فى المذكرة التفسيرية للقانون نمرة ٣٧ لسنة ١٩٢٣ أو المذكرة التفسيرية للقانون نمرة ٩٧ لسنة ١٩٣١ الخاصين بالمادة ١٥١ أن القصد هو قمع الدعوة الخطرة التى تقوم بها الهيئات الفوضوية والشيوعية، ولم يذكر عن الاشتراكية شيئا لأن المشرع يقدر أن الخطر يأتى من أن الهيئات الفوضوية والشيوعية تعتمد على القوة المسلحة لتنفيذ أغراضها والمتهم عندما أشار عرضا إلى الشيوعية أو الفوضوية لم يتعرض لدراستهما ولا لنشر مبادئهما وإنما اكتفى بإشارة ليمنع القارئ من الخلط بينهما وبين الاشتراكية ولا يمكن القول بأن الفصل الوارد فى كتاب الاشتراكية الحديثة ص٤٠ تحت عنوان: الشيوعية الزراعية فى روسيا يعتبر نشرا لمبادئ الشيوعية الروسية لأن المؤلف ذكر فى هذا الفصل أن الامتلاك الخاص للأراضى فى روسيا، بالمعنى المفهوم فى غرب أوروبا لم يكن موجودا من قبل تحرير الفلاحين - وأن ابادة الملك الخاص هو فى روسيا الأصلية حالة أصلية قديمة واقعة، فليس للفرد أن يملك أرضا وكل الأراضى فيما عدا تلك المشيدة فوقها أكواخ الفلاحين هى ملك للبلدية - فالملكية الرأسمالية الحقيقية للزراعة لم توجد فى روسيا إلا بعد تحرير الفلاحين إذا سلبت من البلديات أكثر من ثلث أراضيها أعطى ملكا خاصا للإشراف.. إلخ. من العبارات التاريخية السابقة على الثورة الروسية، إلى أن قال عندما نشبت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ كان فى روسيا الكبيرة ٧٥٠ مليون فدان من الأراضى الزراعية العامة مقابل ٢١٥ مليون فدان من المزارع والغابات الخاصة - قد أعادها لينين بجرة من قلمه إلى ملاكها الأول أعنى القرى والبلديات -وظاهر من هذا الفصل أنه دراسة تاريخية لا توضيح لمبادئ الشيوعية ونظرياتها.

وحيث إنه مما تقدم يتضح أن ما كتبه جزء منه لا ذكر فيه لإلغاء الملكية الفردية ولا نزع

ملكيتها لا بالقوة ولا بغيرها وجزء منه وهو الخاص بالاشتراكية وأن كان يتضمن تغيير نظام الملكية الفردية إلا أن وسائله لا تتذرع بالقوة ولا بالتهديد ولا بطرق غير مشروعة.

وحيث إنه بناء على ما تقدم شرحه من أن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥١ القديمة تشترطان لتكوين الجريمة استخدام القوة أو التهديد أو الطرق غير المشروعة. وبما أن هذا الركن غير متوفر فى الأفعال المنسوبة له غير معاقب عليها ويتعين الحكم ببراءته على انه على فرض التسليم جدلا «وجدلا فقط» بأن الفقرة الثانية من المادة ١٥١ القديمة لا تتطلب توفر القوة فإن القانون نمرة ٩٧ لسنة ١٩٣١ الذى عدل هذه المادة قد اشترط هذا الركن صراحة. وبما أن هذا القانون يعتبر لمصلحة المتهم لأنه بتطبيقه على الأفعال المنسوبة له تعتبر الجريمة غير متوفرة الأركان أى أن الفعل الذى كان يعاقب عليه القانون القديم إذا لم تكن هناك قوة بحسب هذا الغرض أصبح غير معاقب عليه بمقتضى قانون سنة ١٩٣١ وهو قانون بلا شك يعتبر فى مصلحة المتهم وقد صدر قبل الحكم فى القضية وهو الواجب تطبيقه دون غيره عملا بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات ويكون الواجب الحكم ببراءة المتهم فى كلتا الحالتين عملا بالمادة (٥٠) من قانون تشكيل محاكم الجنايات.

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم.

صدر هذا الحكم علنا بجلسة يوم الأحد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ الموافق ١٢ رجب سنة ١٣٥٠هـ.

رئيس المحكمة **كاتب المحكمة**

(*) نقلا عن جريدة الجهاد ٣٠ نوفمبر ١٩٣١.

محضر تحقيق النيابة العسكرية مع أنور كامل

أقوال المتهم الأول/ أنور كامل

أمام النيابة العسكرية العليا

فى قضية الاشتراكية المتهم فيها

مع أعضاء جمعية – الخبز والحرية – بالاتفاق الجنائى على قلب نظام الحكم بالقوة – يونيه ١٩٤٢.

استدعيت أنور كامل وبسؤاله قال:

اسمى أنور كامل

س: أذكر لنا تاريخ حياتك.

ج: تخرجت من الجامعة الأمريكية ١٩٣٢، ثم اشتغلت بمصلحة المساحة وكان لى نشاط سياسى محدود فى ذلك الوقت، وفى سنة ١٩٣٩ أصدرت بيانا عن العمال والفلاحين فصلت بسببه من الحكومة وقد حققت النيابة فى هذا البيان وقررت حفظ القضية. وفى يناير ١٩٤٠ أصدرت مجلة «التطور» عندما كنت عضوا فى جماعة «الفن والحرية» ثم حدثت ظروف اضطررت فيها إلى إغلاق هذه المجلة وفى سبتمبر ١٩٤٠ ألفت

جماعة «الخبز والحرية» للدفاع عن مصالح الطبقات العاملة فى هذه البلاد، وفى أواخر ١٩٤١ قبض على مع آخرين بتهمة الاتفاق الجنائى على قلب نظام الحكم بالقوة. ولكن هذه القضية حفظت لعدم وجود الأدلة، وأنا اليوم أمامكم لنفس التهمة كما يظهر لى.

س: هل التحقت رأسا بمصلحة المساحة؟

ج: نعم.

س: وهل كان لك شغف بالاطلاع على الكتب الاجتماعية فى ذلك الوقت؟

ج: أنا من طفولتى وأنا أفكر وأطلع ولعل بعض الأساتذة فى الجامعة الأمريكية يذكرون لى هذا.

س: ما هو الظرف المباشر الذى جعلك تصدر بيانا عن العمال والفلاحين؟

ج: لم يكن هناك ظرف مباشر وإنما هذا البيان كان بداية لفكرة أخذت تختمر فى رأسى مع الزمن.

س: ما هى الأسس التى قام عليها تفكيرك هذا؟

ج: أظن أن المسألة واضحة جدا وأن فى هذه البلاد ملايين يعيشون فى حالة تشبه البهائم بينما تتمتع أقلية بكل موارد الثروة فى البلاد.

س: ما الذى تناوله بيانك حتى حقق معك وفصلت بسببه؟

ج: تناول البيان حالة العمال والفلاحين وصغار الموظفين من جهة وحالة الملاك وأصحاب الصناعات وكبار الموظفين من جهة أخرى.

س: ألم يحتو البيان على تحريض لاتباع طريق معين للتخلص من هذه الحالة؟

ج: أنا لم أعرض طريقا معينا فى ذلك الوقت وكانت المسألة كلها مجرد مقارنة وعلى هذا حفظت القضية جنائيا.

س: هل كان لك شعبة أو جمعية حتى ذلك الوقت؟

ج: لم يكن لى شعبة ولا جمعية فى ذلك الوقت.

س: وما الذى فعلته بعد أن فصلت من المساحة؟

ج: أنا فصلت من المساحة فى يوليو ١٩٣٩ وفى يناير ١٩٤٠ أصدرت مجلة «التطور».

س: هل كان لديك رأس مال لإصدار هذه المجلة؟

ج: الواقع أن هذه المجلة لم تكن تحتاج إلى رأس مال كبير، والمجلة كانت تصدرها

جماعة «الفن والحرية» وقد كنا نجمع تكاليف الأعداد من أعضاء الجماعة.

س: كيف اتصلت بجماعة «الفن والحرية»؟

ج: كنت عضوا مؤسسا فيها.

س: من هم الأعضاء المؤسسون لجماعة «الفن والحرية»؟

ج: أذكر منهم جورج حنين وكامل التلمسانى وفريقا آخر من الممثلين والفنانين.

س: وما هو الغرض الذى كانت ترمى إليه جماعة «الفن والحرية»؟

ج: غرض هذه الجماعة كان ينحصر فى نشر الثقافة المتقدمة، وإيقاف الشباب المصرى على الحركات الفنية فى العالم وتشجيع الآداب والفنون فى مصر وذلك عن طريق إصدار المجلات وإلقاء المحاضرات وإقامة المعارض العامة وما إلى ذلك من مختلف وسائل النشر المشروعة.

س: هذا الغرض يتمشى مع كلمة الفن فما الغرض من كلمة الحرية؟

ج: الفن أنواع فهناك فن رجعى يتأثر بالقيود والقيم البالية وهناك فن حديث يتحرر من هذه القيود. ومن هذه القيم فالفن الذى كانت تعمل على نشره جماعة «الفن والحرية» هو النوع الثانى بلا جدال.

س: من الذى كان يتولى تحرير هذه المجلة؟

ج: أنا كنت رئيسا للتحرير فى هذه المجلة وقد كان يكتب فيها العديد من الكتاب المتقدمين فى هذه البلاد أمثال جورج حنين ورمسيس يونان وكامل التلمسانى وعبدالعزيز هيكل وغيرهم.

س: إلى متى استمرت مجلة «التطور»؟

ج: تسعة أشهر ووقف اصدارها بعدها لأسباب ترجع، أولا إلى غلاء أسعار الورق وعدم توزيع المجلة توزيعا كافيا ثم إلى عوامل أخرى خفية كضغط الحكومة وشدة الرقابة من ناحية أخرى كل هذا كان باعثا على إغلاق المجلة ولو إلى حين.

س: ولكنك ذكرت أولا أن المجلة لم تكن تحتاج إلى تكاليف إذ كانت تمدها إعانة الأعضاء؟

ج: هذا صحيح ولكن من العبث أن تستمر فى إصدار مجلة تعمل جهات مختلفة على تحطيمها، وعدم اذاعتها بين الناس بحيث لا يباع منها إلا عدد ضئيل جدا مع العلم أنها

باعتراف أقطاب الأدب فى مصر تضارع المجلات المتقدمة فى أوروبا.

س: ما السبب الذى من أجله كانت الحكومة تحارب المجلة على النحو الذى تذكره؟

ج: هذا يمكن سؤال الحكومة عنه، وعلى كل حال أظن أن تاريخ العالم ملىء بحكومات بعضها متقدم وبعضها رجعى، والحكومة فى ذلك الوقت كانت بلا جدال حكومة رجعية.

س: ألم تكن تحوى المجلة فى ذلك الوقت مقالات مثيرة؟

ج: مسألة مثيرة وغير مثيرة أمر نسبى، فما تراه أنت مثيرا أراه أنا شيئا عاديا والعكس بالعكس وعلى كل حال إذا كان فى هذه المجلة بعض مقالات مثيرة مما يدخل تحت طائلة القانون فلماذا لم تحاكمنا الحكومة على ما جاء فى هذه المقالات.

س: هل استمرت جماعة «الفن والحرية» قائمة بعد غلق المجلة؟

ج: لا أعرف بالضبط ولكنى أعتقد أنها لا تزال قائمة دون أن يكون لها مقر فهى تقيم كل سنة معرضا، وآخر مرة أقيم هذا المعرض فى فندق الكونتنتال وكان عبارة عن لوحات فى الفن الحديث.

س: وهل استمرت عضويتك فى الجماعة بعد غلق المجلة؟

ج: لم تستمر عضويتى فيها لأن أصبح لى نشاط آخر.

س: هل كنت تتقاضى من مجلة التطور مرتبا؟

ج: لا.

س: إذن كيف كنت تقوم بأود حياتك؟

ج: كنت مقيما مع عائلتى.

س: ما هو النشاط الخاص الذى اتجهت إليه والذى كان أساسا لتركك جماعة «الفن والحرية»؟

ج: بدأت أتجه اتجاها اجتماعيا أكثر من الاتجاه الذى كانت تسير عليه فألفت جمعية «الخبز والحرية» للدفاع عن الطبقات العاملة ولكن بكل أسف قوومت هذه الجمعية من البوليس مقاومة عنيفة لم أفهم لها سببا حتى تحولت من جمعية اجتماعية سياسية إلى حلقة فكرية تضم بعض العناصر المتقدمة فى الفكر فكانوا يزورونني فى منزلى وكنت اتحدث إليه فى مختلف الشئون.

س: هل اتخذت لجمعية «الخبز والحرية» مقرا خاصا؟

ج: اتخذت لها مكانا خاصا بشارع محمد على بعمارة المؤيد.

س: من الذى كان يقوم بالاتفاق على هذه الجمعية؟

ج: نفقات الجمعية كانت ضئيلة، بمعنى أنها كانت تكاد لا تتعدى إيجار مكانها وأظن أن مبلغا تافها كهذا..

س: التفاهة مسألة نسبية فهل كان من أعضاء الجمعية من يستطعيون دفع هذا المبلغ مضافا إليه النور والخدمة والمطبوعات؟

ج: نعم كان فى الجمعية من يكفى للقيام بهذا.

س: من هم الأعضاء الذين اشتركوا فى تأسيس الجمعية فى ذلك الوقت؟

ج: تألفت الجمعية فى بادئ الأمر منى ومن عبد العزيز فهمى هيكل وأسعد حليم جرجس وفتحى الرملى وصالح عرابى.

س: ما هو النشاط الخاص الذى أسست على أساسه جمعية «الخبز والحرية»؟

ج: فى بادئ الأمر كان النشاط ينحصر فى إلقاء المحاضرات العامة ونشر بعض المؤلفات المترجمة دفاعا عن مصالح الطبقات العامة أو إيقاظا لنوع من الرأى العام سواء بالطرق المباشرة أو غير المباشرة.

س: ألم تكن مجلة «التطور» ترمى إلى هذا الغرض؟

ج: نعم ولكنها كانت مصطبغة بالصبغة الفنية إلى حد كبير بحيث إنها لم تكن مرتكزة فيما يتصل بالمسائل الاجتماعية.

س: ما هو الطريق المباشر وغير المباشر الذى كانت الجمعية ترمى إليه؟

ج: الطريق المباشر هو أن تنشر بحوثا تتصل مباشرة بشئون العمال وغير المباشر هو أن تنشر نوعا من الأدب يعالج مسائل المجتمع فتؤثر فى الرأى العام بطريقة غير مباشرة أو على درجتين كما يقولون.

س: ما هو السبيل الذى كانت ستتخذه الجمعية لتحقيق هذا الغرض؟

ج: توحيد الرأى العام حول «الخبز والحرية» وحول الأفكار التى تعمل على إذاعتها.

س: وما هى الطريقة لإحداث هذا التوحيد؟

ج: هى أن تقنع الناس بصحة الأفكار التى تنادى بها فإذا اقتنع بها الناس فإنهم بلا شك سيسيرون مع «الخبز والحرية» فى كفاحها من أجل بناء مجتمع أصلح.

س: ولكن ما هى الطريقة التى ستؤدى إلى توصيل مبادئ الجمعية إلى الناس؟

ج: بالخطب العامة وبالنشرات وبكافة الطرق المشروعة.

س: ولكن هذا يحتاج إلى مال فمن أين كانت سترد إليكم المادة المؤدية إلى تحقيق هذا الغرض؟

ج: الطبيعى أننا كنا سنتفق اتفاقا يتناسب مع عدد أعضاء الجمعية وكلما زاد عدد الأعضاء أمكننا أن ننفق مقدارا أكبر من المال على إصدار هذه النشرات وإقامة هذه الاجتماعات العامة.

س: هل نشرتم عن الجمعية فى المجلات والجرائد؟

ج: أرسلنا إلى جميع الجرائد والمجلات ولكنها لم تنشر شيئا عنها والظاهر أن هذه الجرائد والمجلات تخشى هى الأخرى كل ما هو جديد، أما المحاضرات التى كنا نعلن عنها فقد كانت تشير إليها، إلا أن القلم السياسى – بكل أسف– كان يمنع هذه المحاضرات.

س: ألم ينشر خبر عن الجمعية فى «المجلة الجديدة» أو «حرية الشعوب»؟

ج: لا أذكر.

س: إذا كان الأمر كذلك فقد سدت فى وجه الجمعية طرق النشر والمحاضرات فما هى الوسيلة إذن لنشر الدعاية عنها؟

ج: قلت فيما سبق إن الجمعية تحولت تحت ضغط البوليس إلى حلقة فكرية. وقلت أيضا إن بعض الأشخاص كانوا يترددون على وكانوا يستمعون إلى ما أقول من أحاديث ولقد كان هذا فى الفترة الأخيرة هو نشاط الجمعية التى كنا نسميها جمعية بحكم العادة. وقد فاتنى أن أذكر أننا أصدرنا نشرة عن «مشاكل العمال فى مصر».

س: كيف كان تكون الجمعية فى مبدئها؟

ج: أنا كنت رئيسها وكان هناك أربعة أعضاء آخرون ثم انضم إلينا بعد ذلك عدد آخر ولكن لا أعرف عناوينهم الآن، لأن هناك أوراقا كثيرة صودرت ومن بينها استمارات العضوية.

س: ما هى البواعث التى أدت إلى ضبط الجمعية وعمل التحقيق الذى تقول عنه؟

ج: اعتقلت وقدمت للنيابة وحقق معى. وقد حفظت الأوراق لعدم وجود أدلة وأفرج عنى.

س: ومن كان متهما معك فى هذه القضية؟

ج: مجموعة من الناس منهم عبد العزيز هيكل وأسعد حليم وفتحى الرملى وخضر محمود خضر ولبيب حنا وغير هؤلاء وقد تعرفت بهم جميعا فى إدارة مجلة «التطور».

س: وما الذى حصل بعد أن أفرج عنك فى القضية المذكورة؟

ج: ظللت أواصل دعوتى إلى الإصلاح، وكان كثير من الناس يزورونني فى المنزل وكنت أتحدث مع هؤلاء الناس ولكن الجمعية كما قلت كانت قد تحولت إلى حركة فكرية أو إلى تيار فكرى فلما رأيت أن عدد المترددين على قد كثر فكرت فى أن أعيد تنظيم الجمعية إما باسم «الخبز والحرية» وإما باسم آخر هو «الحزب الاشتراكى» وكنت قد فكرت أيضا فى أن أدعو إلى اجتماع عام يعقد فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٢ يضم جميع العناصر ذات الميول الاشتراكية فى مصر لأعلن تأليف هذا الحزب.

سك هل اتخذت مقرا جديدا لجمعية «الخبز والحرية» بعد أن أفرج عنك؟

ج: أنا لم أتخذ لها مقرا جديدا وإنما اتخذت مسكنا لى بشارع قصر العينى رقم ٦٠ ألف.

س: ولكنك ذكرت أنك كنت تقيم مع أهلك؟

ج: أنا كنت أتحدث عن الزمن الماضى.

س: وكيف كنت تنفق بعد أن اتخذت هذا المكان الجديد حتى قبض عليك؟

ج: أنا تركت العائلة منذ سنة وفى هذه الفترة أصدرت كتاب «مشاكل العمال فى مصر» وقد ربحت من هذا الكتاب مبلغا من المال لا يقل عن الخمسين جنيها وأظن أن هذا المبلغ يكفينى كفرد عادى من أفراد الشعب.

س: كيف انتشرت الدعاية للجمعية حتى أقبل عليها أشخاص كثيرون كما تقول؟

ج: انتشرت بقوة الكلمة المنطوقة التى كنت أرسلها فى أحاديثى والتى كان المستمعون إلىّ ينقلونها عنى فى كل مكان.

س: هل كان لديك سجل تكتب فيه أسماء الأعضاء الذين يشتركون فى الجمعية؟

ج: كان لدى سجل ولكن عندما تحولت الجمعية إلى حلقة فكرية كما ذكرت كنت أكتفى بكتابة الأسماء فى مذكرة خاصة.

س: وأين هذه المذكرة؟

ج: أظن أنها فقدت إن لم تكن وقعت فى يد القلم السياسى.

س: هذه المذكرة لم توجد بين الأوراق المضبوطة فى منزلك مع أنه وجدت خطابات وأسماء بعض الأعضاء وعناوينهم تحت الإرسال مما يدل على أنها نقلت من سجل خاص الأمر الذى يدل على أن لديك سجلا تعمدت إخفاؤه.

ج: ليس فى هذا شىء من الحقيقة فأنا كتبت هذه الخطابات فى يوم الأربعاء مثلا والمذكرة فقدت منى فى نفس اليوم أو فى اليوم التالى.

س: أين كنت تحتفظ بهذه المذكرة؟

ج: هذه المذكرة كنت أحملها دائما فى جيبى والظاهر أنها سقطت منى بعد كتابة هذه الخطابات وقد تأسفت جدا على افتقادها بطبيعة الحال.

س: هل كنت تأخذ أسماء الأعضاء رأسا من هذه المذكرة.

ج: نعم وهذه المذكرة عبارة عن ورقة مطوية غير معتنى بها.

س: كم يبلغ عدد الأعضاء فى الفترة الأخيرة؟

ج: لا أذكر ولكنى أؤكد أنه عدد كبير.

س: وهل الورقة المطوية تكفى لتسجيل هذا العدد الكبير؟

ج: نعم. فقد كانت عبارة عن فرخ من أربعة أوجه وكانت مطوية فكانت تتسع لكتابة أسماء لأربعة أمثال الأسطر الموجودة فيها.

س: ألم تكن هذه الورقة مسودة تنقل ما فيها إلى سجل آخر تودعه جهة لا يصل إليها التفتيش؟

ج: هذا غير صحيح وهذه المسودة كنت أحتفظ بها لشىء واحد وهو الدعوة إلى اجتماع ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الذى كنت أفكر فى عقده وأظن ألا داعى لإخفاء هذه الورقة لأننى أعتقد أننى لم أرتكب جريمة وأن الأشخاص الذين اتصلوا بى والذين يؤمنون بالأفكار التى أنادى بها لم يرتكبوا هم أيضا جريمة ولو أننى أريد أن أخفى انتشار الحركة لقلت لك إن عدد من اتصلوا بى صغير.

س: من هم الأعضاء الذين ظلوا فى الجمعية بعد أن أفرج عنك؟

ج: عبد العزيز هيكل كان يتصل بى دائما وأسعد حليم كان يتصل بى من حين لآخر وفتحى الرملى كنت أراه بطريق الصدفة وكذلك صالح عرابى. أما بقية الأشخاص الذين كانوا متهمين معى فى القضية فكنت أتصل بهم نادرا.

س: هل كان للجمعية فى الوقت الأخير مجلس إدارة؟

ج: أنا قلت إن الجمعية تحولت إلى حلقة فكرية. فلم يكن هناك إذن مجلس إدارة وإنما كان هناك شخص يتكلم إلى أشخاص، وقلت أيضا إننى فكرت عندما رأيت زيادة المترددين على منزلى فى تنظيم الجمعية من جديد أو فى تأليف الحزب الاشتراكى فى الاجتماع الذى كنت سأعقده فى ١١ سبتمبر ١٩٤٣ وبطبيعة الحال بعد تصريح من القلم السياسى.

س: ولكن الخطابات التى ضبطك عندك والتى ضبطت لدى بعض أعضاء الجمعية كلها موقع عليها بإمضائك تحت كلمة الرئيس مما يدل على أنه كانت هناك جمعية مثلا؟

ج: أنا قلت إن اسم الجمعية ظل يجرى على ألسنتنا بحكم العادة.

س: كنت توجه الخطابات إلى العضو باسم الزميل مما يدل على أن الجمعية كانت ذات اصطلاح خاص، الأمر الذى يدل على أنه كان هناك تنظيم خاص؟

ج: كل من كان يتصل بى ويستمع إلى وأرى أنه يميل إلى المبادئ التى أنادى بها كنت أسميه زميلا.

س: كانت تحوى هذه الخطابات شيئا من التأنيب على عدم المحافظة على المواعيد بما يتناف يصدوره إلا من زعيم إلى أعضائه.

ج: هذا كلام يصح أن يصدر من أى استاذ إلى أى تلميذ وهؤلاء الأشخاص جميعا هم تلاميذ لى بالفعل.

س: كنت تتكلم فى كثير من هذه الخطابات عن الحركة وهذا يدل من ناحية أخرى على أن الجمعية ذات نظام خاص يرمى إلى إحداث حركة معينة.

ج: الحركة يمكن أن توجد دون وجود جمعية ودون وجود تنظيم خاص ونحن مثلا نستطيع أن نقول الحركة الفكرية فى فرنسا فى القرن التاسع عشر دون أن يكون لهذه الحركة تنظيم خاص وتستطيع أن تقول إن الحركة الفكرية التى أنشأها فى مصر جمال الدين الأفغانى دون أن يكون لجمال الدين الأفغانى تنظيم خاص.

س: هذا التفسير فى الملابسات التى تذكرها إنما يتأتى على لسان المؤرخين أو من يصفون عصرامعينا أما أن يقول شخص عن نفسه إنه زعيم الحركة فهو يدل على أنه يقود جماعة ترمى إلى عمل وتوصل إليه بتنظيم ما.

ج: أنا قلت إن هناك جمعية انقلبت إلى حركة فكرية ولما ازداد عدد أنصار هذه الحركة الفكرية فكرت فى تكوين الجمعية من جديد أو عقد مؤتمر لإعلان تأليف الحزب الاشتراكى.

س: هل كان للجمعية أمين صندوق؟

ج: فى الفترة الأولى كان لها أمين صندوق هو عبد العزيز هيكل أولا ثم أسعد حليم ثانيا، أما فى الفترة الأخيرة فلم يكن لها أمين صندوق.

س: ألم تكن تجمع تبرعات فى الإناء الأحمر؟

ج: كنت اجمع بعض التبرعات فى الإناء الأحمر فى بعض الأحايين بقصد المحافظة على إرسال بعض الخطابات أو ما إلى ذلك.

س: ما هى المحاضرات التى كنت تلقيها على الأعضاء؟

ج: كنت أتكلم عما أريد تطبيقه فى هذه البلاد وكنت أتكلم فى كثير من المواضيع الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية.

س: أذكر لنا بالتفصيل المبادئ التى كنت تذكرها.

ج: كنت أتكلم عن مشاكل المجتمع المصرى عن الفقر والمرض والجهل. كنت أشرح علة هذه المشاكل وأحصر هذه العلة فى نظام الطبقات كنت أقول إن الكتاب فى مصر ودعاة الإصلاح فيها ينظرون إلى هذه المشاكل دون أن يقفوا على العلة التى تنبنى عليها. فهم يقولون مثلا إن الستة عشر مليونا من المصريين يعيشون بمتوسط ضئيل لا يزيد فى أحسن الظروف عن عشرة جنيهات فى السنة ثم ينادون لإصلاح هذه الزيادة ونحن ننادى بها بلا جدال- لكن الزيادة لن تؤخر ولن تقدم فى الحقيقة الرهيبة التى يصطبغ بها الواقع المصرى فالدخل فى هذه البلاد لا يوزع مثل هذا التوزيع وإنما يحضى بالنصيب الأكبر منه بضعة ألوف من الملاك والرأسماليين والتجار والمولين بينما يعيش سواد الشعب من عمال وفلاحين على دخول ضئيلة لا تكفى القوت وهذا التوزيع السيّئ للدخل يرتبط بلا جدال بالتوزيع السيئ لوسائل الإنتاج (الأراضى الزراعية والمصانع) فإذا كنت وسائل الإنتاج مركزة فى أيدى فئة ضئيلة من الملاك العقاريين والرأسماليين فإن توزيع المنتجات لا بد وأن يتأثر بهذا التوزيع السيئ لوسائل الإنتاج فلكى نعالج الفقر الذى يخيم على أكثر من أربعة عشر مليونا من المصريين لا بد إذن من إلغاء السبب الذى يؤدى إلى هذا التوزيع السيئ فى الدخل وهو نظام الطبقات أو بعبارة أخرى لا بد من توزيع عادل لوسائل الإنتاج بمعنى

أن تتولى الحكومة الإشراف على هذه الوسائل فيشتغل جميع الأفراد فى الدولة كل فرد منهم حسب مقدرته وتعطى أجرا لكل فرد حسب العمل الذى يقوم به هذا فيما يتصل بمسألة الفقر.

أما المرض فإن الكتاب ودعاة الإصلاح فى هذه البلاد قد اعتادوا أن يقولوا إن فى مصر خمسين مليون حالة من حالات المرض المختلفة أو بعبارة أخرى إننا لو وزعنا مجموعة هذه الأمراض على أفراد الشعب لأصاب كل فرد منهم فى المتوسط ثلاثة أمراض وهم ينادون لعلاج هذه الحالة بحث الحكومة على إنشاء المستشفيات ولكنا نرى أن هناك وجها آخر لهذه المسألة فمشكلة المرض كمشكلة الفقر تتصل هى الأخرى بنظام الطبقات. فإذا كان الدخل يتناسب تناسبا طرديا مع مقدار ملكية وسائل الإنتاج فإن المرض يتناسب تناسبا عكسيا مع مقدار هذه الملكية، ولهذا فنحن نجد أن الأمراض تتركز فى جانب الأغلبية المجردة من الثروة بحيث يصيب فى بعض الحالات أفراد هذه الأغلبية أكثر من عشرة أمراض فى نفس الوقت وهؤلاء الكتاب وهؤلاء المصلحون الذين يطالبون الأغنياء بالعناية بصحة الفقراء يتصورون بهذا أن الأغنياء قد يمنون بجزء من المال ينفقونه على العمال والفلاحين الذين يشتغلون فى مزارعهم وفى مصانعهم وهذا عبث ما دام فى مقدور الجنس البشرى أن يتوالد ويتكاثر دون انقطاع فيعوض هؤلاء الأسياد عن عبيدهم الذى أفناهم المرض بجيل آخر من العبيد ينتظرهم نفس المصير، لهذا فنحن نرى أن المالك يستدعى الطبيب لعلاج جاموسته إذا مرضت بينما يترك الفلاح الذى يزرع له الأرض إذا مرض حتى يموت أو على الأقل لا يعتنى به العناية الكافية لعلاج المرض.

إذن لا بد من حكومة شعبية تشرف بنفسها على كل شىء فى الدولة. وأما الجهل فقد اعتاد الكتاب ودعاة الإصلاح هؤلاء أن يقولوا أن عشرين فى المائة من أفراد هذا الشعب أو أقل هم الذين يحظون وحدهم بحق العلم. هذا إذا كانت القراءة والكتابة هى الحد الفاصل بين الجهل والعلم. يقولون هذا ثم يطالبون بالعناية بالتعليم ونشر المدارس وينسون أن هناك للمشكلة وجها آخر إذ تتصل هى الأخرى بنظام الطبقات فلو وزعنا عدد الطلبة الذين يدرسون فى معاهد العلم المختلفة تبعا لاختلاف مهن آبائهم لوجدنا أن أبواب المدارس لا تفتح إلا لأبناء الأغنياء بينما تغلق فى وجوه الفقراء وقد يقال إن أبناء الفقراء يتعلمون هم أيضا والمدارس ملآى بهم ولكن لهذه المسألة سر وهى أن أبناء الأغنياء لا

يكفون لإدارة شئون الدولة الحكومية وغير الحكومية فهم يعمدون إلى تعليم فريق من أبناء الفقراء لكى يكملوا به جهاز الدولة حتى إذا امتلأت الوظائف الحكومية وغير الحكومية ارتفعت بعض الصيحات الرجعية وهى تمثل مصالح المستغلين بضرورة تحديد التعليم أما نحن فإننا نريد العلم لكل فرد من أفراد الشعب وهذا بدوره لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قامت على رأس البلاد حكومة شعبية تسيطر على وسائل الإنتاج وعلى الحياة الاقتصادية التى هى أساس لجميع الغايات الاجتماعية المختلفة ومن بينها التعليم هذا فيما يتعلق بمشاكل المجتمع المصرى ومدى ارتباطها بنظام الطبقات وكنت أتكلم إلى جانب هذا عن طبيعة الاستغلال فى المجتمع الحاضر.

كنت أثبت أن كل ربح يحصل عليه صاحب رأس المال إنما يحصل عليه من جهود العمال فالعمل هو الذى يعطى للسلعة قيمتها والعمل يقوم به العمال وإذن فكل ثروة فى المجتمع الحاضر هى عبارة عن عمل متجمع وإذن فصاحب رأس المال إن كان يحصل على جزء من المنتجات فإن هذا معناه أنه يستولى دون وجه حق على عمل يقوم به العمال.. ولكى نلغى هذا لا بد وأن تضع الحكومة يدها على جميع وسائل الإنتاج حتى يعمل جميع أفراد الشعب وتأخذ من كل فرد منهم حسب قدرته وتعطى لكل فرد حسب عمله.

وكنت أتكلم أيضا عن موقف الأحزاب المصرية من الشعب المصرى.

هل هى تدافع عن مصالح طبقات معينة أم تدافع عن مصالح هذا الشعب فكنت أقول إن هذه الأحزاب جاءت لتدافع عن مصالح الطبقات المستغلة فالذى أفاد من الحركة الوطنية هم الرسماليون المصريون ضد الرأسماليين الأجانب والذى أفاد من التيار الديمقراطى هم أعيان البلاد ورأسماليوها أما الشعب فإنه لم يمثل أبدا فى البرلمان. ولكن هذا لا يمنع من أن نقدر لهذه الحركة قدرها على أن تكمل الديمقراطية السياسية وتدعمها بنوع آخر من الديمقراطية الاقتصادية.

وكنت أتكلم أيضا عن الدور الذى ستلعبه «الخبز والحرية» فى تاريخ البلاد وهو تحقيق مجتمع لا أثر فيه لاستغلال الإنسان للإنسان، مجتمع تكون على رأسه حكومة شعبية تشرف على الإنتاج وتضمن عدالة التوزيع.

س: يؤخذ من مبادئك إنك تنادى بألغاء الرأسمالية؟

ج: بلا جدال.

س: ماذا يكون مصير الأموال المملوكة للأفراد؟

ج: رؤوس الأموال تنتقل كلها إلى حكومة الشعب فنبدأ أولا بنقل شركات الاحتكار إلى ملكيتها، وهكذا فى بقية وسائل الإنتاج الكبير إلى أن يتحقق بالتدريج تحول رأس المال كله إليها.

س: ألا يجوز أن يكون للشخص ثروة خاصة؟

ج: يجوز أن يكون للشخص ثروة خاصة بحيث لا يستغل عن طريقها الآخرين.

س: إذن أنت تريد بمبادئك أن تلغى النظام القائم؟

ج: نعم. أنا أريد بمبادئى أن ألغى النظام القائم. أنا أريد أن أحقق نظاما أصلح.

س: وبأى وسيلة تستطيع تنفيذ هذا؟

ج: سننشر هذه المبادئ على الناس وإذا اقتنعوا بها نستطيع أن ننفذها.

س: وبأى طريقة تنفذها؟

ج: بالطرق المشروعة.

س: وإذا أبى أولو الأمر هذه المبادئ؟

ج: كيف يأبون ما دامت الأغلبية ستكون معنا؟

س: وماذا يكون العمل لو أن الطبقات الحاكمة لا ترى هذا الرأى؟

ج: إذا رأت الطبقات الحاكمة غير هذا الرأى سنتقدم إلى البرلمان بعد أن يقتنع الشعب بها. وبتقدمنا إلى البرلمان نستطيع أن نحقق مبادئنا لأنه ستكون لنا أغلبية فيه.

س: لقد ثبت من أقوال كثيرين ممن حضروا دعايتك أنك كنت تقول إنه عند تحرج الحال ستنفذ الأمر بقوة السلاح؟

ج: هذا غير صحيح وربما أخطأوا السمع أو أخطأوا الفهم.

س: لقد ذكر أولئك الشهود وبعض المتهمين نص العبارات التى ذكرتها الآن فى أقوالك وكثيرا من التفصيلات التى أيدت بها مشروعاتك مما لا يدع مجالا للشك فى أنهم أساءوا الفهم فى عبارات استعمال السلاح.

ج: أظنك تذكر أننى قلت إن بعض الأفراد لم يستطيعوا فهم نظرياتى كنظرية «قيمة السلع».

س: هذه النظرية نقلها عنك تلاميذك فعلا فى التحقيق بحرفياتها دون تفهم لحقيقة

المقصود منها أما مسألة استعمال السلاح فهى مسألة ليس فيها فلسفة أو منطق عميق بحيث يتعذر فيها الفهم أو يخطئها السمع.

ج: إننى أعود فأكرر أنه ليس فى برنامجى مطلقا أن أستعمل القوة المسلحة وكل من يقول هذا القول أحد أمرين إما أن يكون خاضعا لجبهة ما أثرت عليه حتى يشهد شهادة زور، وإما أن يكون قد أخطأ الفهم.

س: لقد ثبت هذا من أقوال المبلغين عن الحادث وهم سعد زغلول عاشور وكمال الدين عزت وصلاح الدين محمد الذين تقدموا من أنفسهم مبلغين دون أن يدرى أحد أنك ذكرت هذه العبارات.

ج: لست أدرى إن كان هولاء قد بلغوا من تلقاء أنفسهم أم تلقاء غيرهم، ثم هناك شىء يدعو إلى الشك وهو أن مأمور القسم ذكر لى فى المحضر الذى أجراه معى أن شخصا يدعى سعد زغلول عاشور ومعه زميلان لا أذكر اسميهما الآن يقررون أننى أعمل على القيام بحركة ثورية مسلحة كما حصل فى إسبانيا وشهادة مثل هؤلاء الشهود لا يمكن أن يؤخذ بها لأن هذا القول ملىء بالتناقض فالانقلاب الذى حدث فى إسبانيا انقلاب فاشى ونحن معروفون بعدائنا للفاشية بدليل ما نشرناه من قبل. ففى جماعة «الفن والحرية» أصدرنا بيانا ضد الفاشية عندما أحرقت فى ألمانيا مؤلفات كبار الكتاب فى الميادين العامة، وهاجمناها أيضا فى المقالات التى كتبت فى مجلتنا «النطور» وكذلك فى رسالة «مشاكل العمال فى مصر».

س: ذكر كل من إبرام ميخائيل ومحمد أبو السعد وأحمد عبد المجيد صيام ومصطفى إسماعيل سويف ومحمد سعيد عبد الله أنك ناديت فيهم بتحريض الشعب على اعتناق مبدأ إلغاء الرأسمالية على أن تكون قوة استعمال السلاح هى الوسيلة لتحقيق هذا المبدأ.

ج: لم أقل شيئا من هذا. وإذا كان صدر منى هذا حقيقة فهل قال به جميع الذين استجوبوا فى التحقيق؟

س: لقد ذكرت هذه الأقوال من المقبوض عليهم محمد سعيد عبد الله وإبرام ميخائيل ومصطفى إسماعيل سويف وأحمد محمد أحمد.

ج: هناك أفراد آخرون إذن لم يقولوا هذا القول وهذا دليل على أن هذه الأقوال ليست صحيحة ثم هناك شىء آخر أريد أن أسأله وهو لماذا لم يعتقل سعد زغلول عاشور وزميلاه

اللذان لا أذكر اسميهما مع أنه ثبت أنهم متصلون بنا على الأقل من الخطاب الذى أرسلته إلى سعد زغلول عاشور.

س: لقد أفرجت النيابة عن الأشخاص الذين رأت إلى الآن من التحقيق أنهم لم يتصلوا بالجمعية ويؤيدوا أفكارها أو انفصلوا عنها لما تبينوا مبادئها.

ج: ألا يجوز أن يكون هذا تهربا؟

س: تقدم بعضهم بالبلاغ كدليل مادى على عدم أخذهم بمبادئ الجمعية وكذلك مركز بعضهم وما ثبت من عدم ترددهم أكثر من مرة واثنتين وانقطاعهم على أثر علمهم بالغرض الجنائى من قيام الجمعية.

ج: جميع المقبوض عليهم لم يترددوا على منزلى أكثر من مرة أو مرتين أما البلاغ فيمكن أن يكون قد قدم تحت تأثير معين.

س: الأشخاص المقبوض عليهم ثبت ترددهم عليك أكثر من خمس أو ست مرات.

ج: ليسوا جميعا ومعظم هؤلاء الأفراد لم يترددوا أكثر من تردد المبلغ سعد زغلول عاشور، على أى حال فإننى أعود فأكرر أن ما قيل عن استعمال السلاح قول لا أساس له من الصحة.

س: ما هو موضوع الأسماء الـ٢٩٩ التى ضبطت بالكراسة التى ضبطت عندك؟

ج: هذه مجموعة من الأسماء حصلت عليها من أشخاص مختلفين لكى أرسل إليهم بيانا أو نداءً قد أصدره.

س: ما وجه اختيارك لهؤلاء الأشخاص؟

ج: هذه الأسماء عرضت عن طريق سؤال بعض أصدقائى دون نظام ما.

س: هل لك علاقة شخصية بهؤلاء الأشخاص؟

ج: لا. وأنا لا أعرف أغلبهم وليست لهم علاقة بالجمعية.

س: هل تعرف شخصا يدعى القنطراوى؟

ج: أنا لا أذكر هذا الخطاب ولا أذكر الاصطلاحات الواردة فيه.

س: وجدت عندك أوراق بها مقالات عن الفاشية وثورة الطبقة الوسطى والديكتاتورية والرأسمالية الضخمة والفاشية والثورة ومقالات أخرى عن هذا الموضوع.

ج: هذه سلسلة مقالات قام بإعدادها الزميل عبد العزيز فهمى هيكل عن الفاشية

وكيفية قيامها فى ألمانيا وإيطاليا وبعض دول أوروبا الوسطى.

س: وما هذه القصص (عرضنا عليه الأوراق المكتوبة بالآلة الكاتبة تحت نمرة ١٦٦ من محضر فحص الأوراق).

ج: هذه قصة روسية لأنطون تشيكوف.

س: ومن هو سعيد هذا الكاتب للخطاب المؤرخ ١٩٤٢/٣/١٨؟

ج: أنا متذكر هذا الخطاب ولكن لا أتذكر من الذى أرسله.

س: هل تعرف شخصا يدعى أنور شتا مرسل الخطاب نمرة ٢٠؟

ج: أنا أذكر هذا الشخص ولكن لا أعرف عنوانه.

س: هل لك علاقة بحزب مصر الفتاة؟

ج: كانت لى علاقة بحزب مصر الفتاة ولكنها انقطعت.

س: ورد إليك خطاب بإمضاء مصطفى نائب الحزب.

ج: هو مصطفى الوكيل نائب رئيس الحزب.

س: هل تعرف شخصا يدعى توفيق الإليلى؟

ج: أعرف هذا الاسم ولكنى لا أذكر صاحبه.

س: هل تعرف شخصا يدعى عباس فتحى رضوان؟

ج: لا أذكر هذا الشخص وربما يكون قد أرسل إلى هذا المقال فى مجلة «التطور».

س: أنت متهم بأنك أدرت ونظمت اتفاقا جنائيا الغرض منه قلب نظام الحكم بطريق القوة والعنف.

ج: هذا الاتهام باطل من أساسه وأطلب من النيابة حفظ القضية لأن فى الأقوال التى أدليت بها ما يؤكد أن الحركة التى أقوم بها بعيدة كل البعد عن الوصول لأى غرض غير مشروع أو اتخاذ أى طريق لا يؤيده القانون فى التحقيق هذا الغرض.

تمت أقواله

انتهى

(١) الحساب ١٩٢٥/٤/١٠.

(٢) Joseph Stalin - Marxism and the National and Colonial question - Lon - don, 1947 - pp.216.

(٣) M.S Agwani - Communism in the Arab East Asia Publishing House, Bombay - pp 6.

حكمدارية بوليس مصر

مذكرة
عن هنرى دانييل كورييل(*)

هو هنرى نجل دانييل كورييل- الإسرائيلى المعروف وصاحب مصرف كورييل. وقد تجنس بالجنسية المصرية فى سنة ١٩٣٩ والمذكور يشتغل من عام ١٩٣٨ بتغذية الحركة الشيوعية فقد ألف جماعة الاتحاد الديموقراطى واتخذ المنزل رقم ١ شارع سكة الفضل تبع قسم عابدين مقرا لها. وقام هو بأعمال الوكالة فيها. وكان من بين أعضائها.

ريمون أجيون إسرائيلى.

مدموازيل إستر ستون إسرائيلية.

مدموازيل هنريت أرييه إسرائيلية مدرسة بمدرسة الظاهر الفرنسية.

عزرا هرارى مهندس بشركة موصيرى.

وفى عام ١٩٣٩ ألف جماعة الفن والحرية بالاشتراك مع جورج حنين الموظف بشركة مياه القاهرة وأنور كامل عثمان، وكان هذا الأخير قد تخرج من الجامعة الأمريكية سنة ١٩٣٢ بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ثم التحق بمصلحة المساحة فى الدرجة الثامنة براتب قدره ستة جنيهات شهريا حيث نسب إليه «آى إلى أنور كامل» أثناء وجوده فى خدمة الحكومة:

أولا: العيب فى الذات الملكية غير أن التهمة لم تثبت قبله.

ثانيا: إصداره بيانا مقارنا عن حالة العمال والفلاحين وصغار الموظفين من جهة وحالة الملاك وأصحاب الصناعات وكبار الموظفين من جهة أخرى ففصل من عمله فى يونيو ١٩٣٩ وأحيل إلى النيابة العامة ولكن الدعوى لم ترفع عليه. وفى يناير ١٩٤٠ أصدر أنور كامل المذكور هو ومحمود فتحى الرملى - ممن قطعوا شوطا فى التعليم الثانوى- مجلة «التطور» الشهرية لتكون لسان حال لجماعة الفن والحرية ومن بين ما ورد فى بعض أعدادها.

أ- الشعب يموت جوعا فى ظل الحياة النيابية.

ب- يا عمال العالم اتحدوا.

وقد قررت إدارة المطبوعات شطب المجلة المذكورة من «أعداد الصحف» وذلك فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٠ لعدم قيام صاحبها بدفع التأمين المنصوص عليه فى المادة ١٥ مطبوعات.

وفى عام ١٩٤٠ أسس المذكورون نادى «الثقافة والفراغ» بشارع الفلكى ثم بشارع أبو السباع، وكان يهيمن على النادى إسرائيلى هو مارسليو ماريو وزوجته جانيت وكانا على صلة بهيئة شيوعية فلسطينية وكانا يمدان أنور كامل عثمان بالمال وكان ظاهر النادى الرياضة والثقافة وحقيقته الدعاية للشيوعية إلى أن أغلق فى أغسطس ١٩٤١ وفى ١ سبتمبر ألفوا جماعة الخبز والحرية وكان معهم عبد العزيز هيكل الطالب وأسعد حليم وعبد الرحيم صالح عرابى الصحفيان وكان هذا الأخير مع فتحى الرملى يكونان جمعية «نحن أنفسنا» وأغراضها متفقة مع أغراض جماعة الخبز والحرية.

(*) واردة بملف قضية الشيوعية الكبرى عام ١٩٤٦. فى الصفحات ١٠٩٤- ١٠٩٥ «المؤلف».

حكمدارية بوليس مصر
مذكرة معلومات عن
هنرى دانييل نسيم كورييل*

سن ٣٥ سنة يقيم بشارع حسن صبرى باشا رقم ٣٦ بالزمالك وله مكتب بشارع الشواربى رقم ٦ بدائرة قسم عابدين، ووالده إيطالى الجنس ولكن هنرى حصل على الجنسية المصرية بتاريخ ١٩٣٩/١٠/١٩.

وهو شيوعى خطر يغذى الحركة الشيوعية بالقاهرة، ففى شهر يونيه سنة ١٩٤١ استأجر جريدة «حرية الشعوب» من صاحبها رجب أحمد عمر وأسند رئاسة تحريرها إلى أنور ماهر حسن فرج لاستغلالها فى الدعاية للمبدأ الشيوعى، وقد ألف جمعيات تحت ستار الثقافة ضم إليها بعض الأشخاص المعروفين بميولهم الشيوعية وهى جمعية «الثقافة والفراغ» وجمعية «الخبز والحرية» ** و«المركز الثقافى والاجتماعى» وكان كورييل يحركها من وراء الستار حتى قبض على زعماء الجمعية الأولى وهى «الثقافة والفراغ» فى تاريخ ١٩٤١/١٠/١٥ واعتقل رئيسها إسرائيل مارشيليون ماريو الإيطالى وتولت النيابة التحقيق الذى حفظ إداريا فى تاريخ ١٩٤١/١١/٢٧، كما قبض على أعضاء جمعية الخبز والحرية بتاريخ ١٩٤٢/٦/١١، وهى برئاسة الشيوعى أنور كامل عثمان وأخطرت النيابة بالحادث وتقيد برقم ١٤٩ جنايات عسكرية سنة ١٩٤٢ ولم يتم نظرها بعد حيث أحيلت لدور مقبل

لم يحدد للآن، كما قبض على زعماء «المركز الثقافى والاجتماعى» وهم سلامون سليم سدنى وتوماس بلاموتس وعزرا هرارى بتاريخ ١٩٤٣/١/١٣ وصدر أمر رفعه الحاكم العسكرى العام باعتقالهم فى ١٩٤٣/١/١ وأفرج عن سلامون سليم سدنى فى ١٩٤٣/٦/١٣ وأفرج عن توماس بلاموتس وعزرا هرارى بتاريخ ١٩٤٣/١٠/١١ مع مراقبتهم لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، وقد انتهت مراقبة سلامون سدنى فى ١٩٤٥/١١/١٨ وانتهت مراقبة توماس بلاموتس وعزرا هرارى فى ١٩٤٥/٧/٥.

وقد قبض على هنرى كُورييل فى ١٩٤٢/٨/٤ بناء على أمر رفعه الحاكم العسكرى العام وقتئذ واعتقل بدارمعتقل الزيتون حتى أفرج عنه يوم ١٩٤٢/١٠/١١ ووضع تحت المراقبة العسكرية بمنزله لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد حتى رفعت عنه الرقابة فى ١٩٤٥/٧/٥ بناء على قرار دولة وزير الداخلية وفى شهر ديسمبر ١٩٤٤ أوعز هنرى كورييل إلى أحد أذنابه الشيوعى محمود فتحى الرملى بأن يتقدم لترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة السيدة زينب وأمده بالمال اللازم، وعاونه معاونة صادقة بالاشتراك مع أتباعه رغم علمه باستحالة نجاحه وكان غرضه من ذلك نشر المبدأ الشيوعى وقد أبلغ ذلك إلى سعادة حسن فهمى رفعت باشا بكتابنا رقم ب/١٣٧ بتاريخ ٣١- ١٢- ١٩٤٤.

وهنرى كورييل يعمل جهد استطاعته على نشر الوعى الشيوعى يتبعه فى ذلك بضعة شبان أنشطهم كمال شعبان الطالب بمدرسة الفنون الجميلة العليا وحسين كاظم وعبده دهب وعبد الماجد حسبو ومحمود العسكرى* وإبراهيم حافظ العطار.

(*) مذكرة المعلومات هذه قدمتها حكمدارية بوليس مصر للنيابة العامة عند القبض عليه فى عام ١٩٤٦. وهى تتضمن معلومات مهمة عن شخصيته ونشاطه وعلاقاته.
وهى مودعة فى ملف القضية فى الصفحات ١٠٨- ١٠٨٧- ١٠٨٨ (المؤلف).

(**) لم يكن كورييل من مؤسسى «الخبز والحرية» (المؤلف).

(*) غير صحيح أن محمود العسكرى كان على علاقة ما بهنرى كورييل فالثابت أن العسكرى بدأ نشاطه اليسارى مع جماعة « الفجر الجديد» (المؤلف).

حكمدارية بوليس مصر

سرى سياسى رقم ب/١٣٧ - سنة ١٩٤٤

مذكرة عن الجبهة الاشتراكية(*)

حضرة صاحب السعادة حسن فهمى رفعت باشا:

إلحاقا لكتابنا لسعادتكم رقم ١٣٣٥ بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٤٢ بشأن هنرى كورييل وتغذيته الحركة الشيوعية التى كانت تقوم بها جمعيتا «الثقافة والفراغ» و«الخبز والحرية» وقيامه ببيع بعض الكتب الشيوعية بمكتبته (مكتب الميدان) الكائنة بميدان مصطفى كامل باشا رقم ٥ قسم عابدين، وصدور أمر عسكرى وقتئذ باعتقاله وتنفيذ ذلك بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٤٢، ثم الإفراج عنه مع وضعه تحت مراقبة البوليس عسكريا بالقاهرة لمدة ثلاثة شهور تجددت حتى الآن.

وبالنسبة لكتابنا لسعادتكم رقم ب/١٣٧ بتاريخ ١٦ يناير ١٩٤٣ بشأن قيام بعض زعماء المركز الثقافى الاجتماعى الذى كان مقره بسكة الفضل رقم ١، بنشر الدعوة الشيوعية والذى كان يستأجر داره ويديره هنرى كورييل وضبطهم وتولت النيابة التحقيق معهم وصدور أمر الحاكم العسكرى العام بإغلاق الدار المذكورة واعتقال زعماء هذه الحركة وهم:

- توماس بلاموتس.
- سلامون سليم سدنى.

- عزرا هرارى.

ثم الإفراج عنهم ووضعهم تحت مراقبة البوليس عسكريا بمحال إقامتهم بالقاهرة لمدة ثلاثة أشهر تجددت حتى اليوم.

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أننا علمنا أن هنرى كورييل المذكور ألف أخيرا جماعة أطلق عليها اسم الجبهة الاشتراكية، من بين أعضائها كل من(**):

محمود فتحى الرملى - صحافى ومقيم بشارع مجلس النواب رقم ١ قسم السيدة.

محمد فتحى الرملى - مدير دار التعاون الصحفى بشارع مجلس النواب وسكنه شارع مجلس النواب قسم السيدة.

رمسيس يونان - صحافى - ومكتبه بشارع علوى رقم ١٠ ومقيم بالمنزل رقم ٥ بدرب اللبانة قسم الخليفة.

لطف الله سليمان - موظف بمكتبة النهضة شارع المغربى وسكنه درب اللبانة رقم ٥ قسم الخليفة.

جورج حنين - موظف بشركة مياه القاهرة ومقيم بمنزل والده سعادة صادق حنين باشا بشارع الوابور بروض الفرج.

عبدالعزيز سالم هيكل - موظف بوزارة المعارف، ومن خريجى كلية التجارة ومقيم بشارع وهبى باشا رقم ١٠ قسم السيدة.

محمد ناهيد أبوزهرة - طالب بكلية الحقوق ومقيم بشارع فاروق حارة طود رقم ٥ قسم باب الشعرية.

أنور كامل عثمان - موظف بقسم الحدائق بحديقة الأورمان وسكنه شارع مراد بك رقم ٧ بالجيزة.

فؤاد كامل عثمان - طالب بمدرسة الفنون الجميلة العليا وسكنه شارع مراد بك رقم ٧ بالجيزة.

حسين صالح دهب - سكرتير نقابة خدم المنازل - رقم ١٥ شارع سامى ويقيم بهذا العنوان أو بملك والده صالح دهب بعطفة المكتب بالشيخ عبدالله قسم عابدين.

عبدالوهاب محمد - بمطبعة الرغائب.

إبراهيم إيليا مسعود - طالب بمدرسة الفنون الجميلة العليا ويقيم بشارع بين الجنائن رقم ١٢ - الوايلى.

خضر محمود خضر – خريج الهندسة التطبيقية وسكنه شارع السلمانية رقم ١٦ قسم بولاق، أو بطره البلد، أو طرف والده محمود خضر نجار أرانيك بشارع سوق العصر القديم قسم بولاق.

بخور منشة – وقد ضبط وهو يكتب على جدران المنازل بدائرة قسم عابدين والوايلى عبارات للدعاية الشيوعية وهى:

الاشتراكية ستقود العالم، الاشتراكية ضد الاستعمار – وبتفتيش منزله ومكتبه وجدت أوراق ومذكرات وكتب تدل على أنه متصل بمحمود فتحى الرملى ورمسيس يونان وآخرين وقد اعترف المتهم شفاهة بكتابة الجمل المذكورة لأنه من أتباع محمود فتحى الرملى ويروج لانتخابه ويدعو إلى الاشتراكية.

وقد تبلغ ذلك لسعادتكم بكتابنا رقم ٣٢٨٦ سرى سياسى بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أو نمرة ٣٣٧٧ سرى سياسى بتاريخ أمس.

وقد تمادى محمود فتحى الرملى بطبع جملة منشورات تحت ستار الدعاية الانتخابية تتضمن المبادئ الاشتراكية والدعوة لها وقد أبلغنا ذلك لسعادتكم بكتابنا رقم ٣٣٦٤، ٣٣٧٦ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٤٤.

ومما يتضح لسعادتكم أن محمود فتحى الرملى وأفراد هذه الجبهة يقومون بدعاية مثيرة للخواطر ومخلة بالأمن العام وغرضهم الأساسى من ترشيح محمود فتحى الرملى هو نشر هذه الدعاية.

فنرجو سعادتكم النظر والتكرم بإفادتنا عما يتبع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

تحريرا فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٤.

حكمدار بوليس مصر

عنه سليم زكى (ختم)

(*) نص رسالة موجهة من سليم زكى حكمدار بوليس مصر بالنيابة إلى حسن فهمى رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية حول نشاط الجبهة الاشتراكية والرسالة مؤرخة فى ١٩٤٤/١٢/٣١. وهى مودعة بملف قضية الشيوعية الكبرى عام ١٩٤٦ فى الصفحات رقم ١٠٨٨ – ١٠٨٩ – ١٠٩٠ – ١٠٩١– ١٠٩٢– ١٠٩٣ (المؤلف).

(**) ليس صحيحا أن كوربيل شارك فيما سمى بالجبهة الاشتراكية أو أنه تعاون مع كثير من الأسماء الواردة فى هذه المذكرة خاصة وأن معظمها كانت ذات ميول تروتسكية، ولعل هذا الخلط يوضح تخبط معلومات رجال الأمن أو حرصهم على إلصاق كل تحرك بكوربيل كمبرر لاضطهاده. (المؤلف).